تمكين سيدات الأعمال من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للوصول المتساوي مع الرجال إلى أسواق الأعمال والتجارة

الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس

سلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي في قطاعات الأغذية الزراعية، المنسوجات والملابس وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الملف التعريفي الوطني لسلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي في المغرب: الملخص التنفيذي

فريق البحث والتحرير

فائزة بن حديد، مريم بوجاجا

يوليو 2022

الخلفية

خلال المرحلة الأولى من هذا المشروع (2017-2019) الذي ينفَّذُ في إطار الشراكة بين مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، تمّ إجراء تدقيق من منظور النوع الاجتماعي للسياسات الاقتصادية والأطر القانونية والاتفاقيات التجارية في البلدان الستة التي يشملها المشروع، وتقييم آثار العولمة وتحرير التجارة على التمكين الاقتصادي للمرأة وفرص وصولها إلى الأسواق التجارية. وقد مكّنت نتائج التدقيق من لفت الانتباه ورفع مستوى الوعي لدى الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة المعنيين بشكل مباشر أو غير مباشر بشأن أهمية "**تمكين المرأة وصولا إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية**"، وذلك عن طريق التوعية القائمة على الأدلة، وأنشطة الدعوة والمناصرة، والتواصل والتشبيك، بناء القدرات المؤسسية وتعزيزها. وينبني المشروع الجديد على قاعدة التوصيات والأولويات التي أقرّها وحددها أصحاب المصلحة المستهدفون.

وانطلاقا ممّا سبق، يتلخص الاستنتاج الرئيسي من عملية تحليل الوضع وتدقيق النوع الاجتماعي في أنّ النوع الاجتماعي محايد / سلبي ولا يتمّ تعميمه بالفعل في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية، وأنّ البيئة السائدة لا تساعد على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والتجارية.

لذلك فإن الأولوية المحدَّدة للمشروع الحالي "**تمكين رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو الوصول المتساوي مع الرجال إلى أسواق الأعمال والتجارة**" هي تعزيز قدرة رائدات الأعمال على زيادة فرص وصولهن إلى الموارد والتحكم فيها على قدم المساواة مع نظرائهنّ من الرجال، مع التركيز على مجال الأعمال والأسواق التجارية. أما الهدف الموضوعي للمشروع فيتمثل في "توفير بيئة مواتية لتعزيز وإدماج ريادة الأعمال النسائية في قطاع الأعمال والأسواق التجارية" في الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس." ويتطلّب توفير هذه البيئة المواتية إنتاج وتوفير المعلومات بشأن رائدات وروّاد الأعمال من منظور تحليل النوع الاجتماعي المقارن، ويشمل ذلك تحديد مواصفات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وأبرز الفاعلين في ثلاثة قطاعات مختارة، وهي الزراعة والصناعات الخفيفة والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تحليل سلسلة القيمة المراعية للفروق بين الجنسين (المقاربة والأدوات)، والذي شمل البلدان الستة المذكورة آنفاً، قد تمّ استخدامه لتقييم حالة المساواة بين المرأة والرجل، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في النشاط الاقتصادي والحصول على فرص النشاط التجاري والوصول إلى الأسواق التجارية. وقد تمّ الاختيار على القطاعات/ القطاعات الفرعية التالية: 1) الزراعة: الصناعات الغذائية؛ 2) الصناعات الخفيفة: المنسوجات والملابس؛ 3) الخدمات: تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وبالإضافة إلى عمليات المراجعة والتقييم والتحليل، تم التركيز على عدد من المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تملكها / تديرها النساء والرجال، وهي تمثل عيّنة من القطاعات الفرعية التي تمّ اختيارها (الصناعات الغذائية والنسيج والملابس وتكنولوجيا المعلومات والاتصال).

ويهدف تشخيص القيود والتحديات إلى تحديد أوجه عدم المساواة والفجوات القائمة بين الجنسين وتقييم الاحتياجات من حيث الموارد وبناء القدرات من أجل تحديد الأولويات على مستوى المؤسسات الصغرى

والمتوسطة ورائدات الأعمال أنفسهن، بما في ذلك أثناء وبعد فترات الإغلاق التي تمّ فرضها بسبب انتشار جائحة كوفيد-19 وما خلّفه ذلك من تداعيات.

حقائق وأرقام

1. السياق العام

الجدول 1 – المؤشرات العامة

المؤشرات العامة [1]	إناث	ذكور	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي (مليارات الدولارات)			112.2
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)			7.20
عدد السكان (مليون نسمة)	18.38	18.09	36.47
معدل النمو السكاني %	1.21	1.25	1.23
النسبة بين الذكور والإناث في تعداد السكان	50.39	49.61	1.02

يحتل المغرب المرتبة السابعة بين الاقتصادات الأفريقية، ويلعب القطاع الأوّلي دورا هاما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وفي عام 2019، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ما يقرب من 12.3 في المائة، وتمثّل العمالة 22.5 في المائة من الناتج، في حين يساهم قطاع التصنيع بـ25.9 في المائة، أما قطاع الخدمات فيستأثر بـ50 في المائة من الناتج ويغطي 44.9 في المائة من العمالة.[2]

شهد النموّ تباطؤاً في عام 2019، ويعود ذلك أساساً إلى التقلبات في قطاع الزراعة البعلية. ورغم تسجيل تراجع في معدل البطالة، إلاّ أنها لا تزال مرتفعة، خصوصا في صفوف الشباب والنساء. كما تقلّص عجز الميزانية، لكنه لا يزال يفوق نسبة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الهدف المحدّد على المدى المتوسط، بسبب ارتفاع حجم النفقات الجارية. وازداد الوضع تفاقماً في ظل انتشار جائحة كوفيد-19.

2. ترتيب المغرب عالمياً بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين 2021

الجدول 2 - ترتيب المغرب عالمياً بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين (2010-2021)

2006		2021		التقدم (2010-2021)	
الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
107	0.583	144	0.612	-34	+0.29

في أحدث تقرير عن الفجوة بين الجنسين صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (2021)، احتل المغرب المرتبة 144 عالمياً من بين 156 دولة، في حين احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 72 عالمياً.

3. التحصيل العلمي

الجدول 3 - الترتيب المقارن للتحصيل العلمي في المغرب 2010 - 2021[3]

2006	2021	التقدم (2010-2021)

[1] تختلف هذه الأرقام قليلاً عن الأرقام الواردة أعلاه حيث أنها مستقاة من مصدر مختلف وهو التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين - المنتدى الاقتصادي العالمي 2021 http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf

[2] https://www.s-ge.com/sites/default/files/publication/free/rapport-economique-maroc-2020-07.pdf

[3] World Economic Forum: Global Gender Gap Report, 2021

الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
99	0.848	116	0.956	-17	+0.108

بحسب المصدر ذاته،[4] تطوّر مستوى التعليم في المغرب من درجة 0.848 في عام 2006 إلى 0.956 في عام 2021، وفي المقابل تمّ تسجيل تراجع ملحوظ على مستوى الترتيب من 99 في عام 2006 (من أصل 130 دولة) إلى 116 في عام 2021 (من أصل 145 دولة). وفيما يتعلق بمعدل الالتحاق بالمدارس، يحتل المغرب المرتبة 131، وينخفض معدل الالتحاق كلّما تقدّمنا في المراحل التعليمية، حيث تصل معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى حوالي 97 في المائة للفتيات و96.8 في المائة للفتيان، لتنخفضَ إلى 64.5 في المائة في المرحلة الثانوية، ثم إلى 35.7 في المائة للفتيات و 36.2 للفتيان في التعليم العالي.

4. المشاركة الاقتصادية والفرص

الجدول 4 - الترتيب المقارن لفرص المشاركة والمشاركة الاقتصادية في المغرب 2010-2021[5]

2006		2021		التقدم (2010-2021)	
الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
102	0.461	148	0.407	-46	+0.054

شهد المغرب تراجعا في مركزه من حيث المشاركة والفرص الاقتصادية من المرتبة 102 في عام 2006 إلى المرتبة 148 في عام 2021، مسجلا بذلك انخفاضا بـ0.054 نقطة على مستوى النتيجة المتحصل عليها في هذا المجال. ونجد المغرب في المرتبة 145 من حيث نسبة المشاركة في القوى العاملة، بـ23.4 في المائة للنساء و74.9 في المائة للرجال، وهو تفاوت كبير رغم كلّ الجهود التي تمّ بذلها لخلق بيئة مناهضة للتمييز ضد المرأة ولتعزيز تمكينها الاقتصادي، ورغم أنّ المادة 31 من الدستور المغربي تنصّ على التزام الدولة بـ"تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في الشغل".[6]

وفي هذا الإطار تُظهر أحدث البيانات المتوفرة أنّ نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في المغرب تبلغ 24.28 في المائة، مقابل 70.1 في المائة للرجال،[7] أي أقلّ بثلاث مرات من نسبة الرجال. وفيما يتعلق بمعدل البطالة، فقد بلغ، خلال سنة 2019، 10.7 في المائة في صفوف النساء، مقابل 8.8 في المائة بالنسبة للرجال.[8] وتجدر الإشارة إلى أنّ معدل البطالة للنساء يعرف اتجاه تصاعديا في الوقت الذي يتراجع فيه المعدل الخاص بالرجال.

5. المرأة في عالم ريادة الأعمال

يتكون قطاع الأعمال في المغرب من 93 في المائة من المؤسسات الصغيرة جداً والمتوسطة و7 في المائة من المؤسسات الكبرى.[9] وبحسب تقرير "مؤشر ماستركارد لرائدات الأعمال" ، فإن 12.8 في المائة من المؤسسات في المغرب تديرها نساء.[10] ويكون وجود النساء المديرات بشكل أكبر في قطاع الخدمات منه في القطاع

[4] التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين (2021)، ص.405. http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf

[5] World Economic Forum: Global Gender Gap Report, 2021

[6] https://morocco.unwomen.org/fr/nos-priorites/autonomisation-economique

[7] http://wb-gender-portal-preview.s3-website-us-east-1.amazonaws.com/countries/morocco

[8] https://data.unwomen.org/country/morocco

[9] المندوبية السامية للتخطيط ، المسح الوطني حول المؤسسات، النتائج الأولية ، 2019 ، ص 28. https://www.hcp.ma/

[10] https://www.widoobiz.com/2020/12/07/miwe-2020-leurope-la-region-du-monde-ou-les-femmes-entrepreneures-sont-les-plus-susceptibles-de-prosperer/

الصناعي، وبالأخصّ في المؤسسات الناشئة، في حين يكون حضورهن أقلّ في المؤسسات الكبرى بنسبة لا تتجاوز 8 في المائة. ووفقاً للبيانات المتاحة في هذا الشأن، والتي لا تزال محدودة بل ومتناقضة في بعض الأحيان، فإن 16.1 في المائة فقط من المؤسّسات في المغرب تشترك في ملكيتها النساء، (مقابل 19 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) و2.6 في المائة فقط من المؤسسات تضم امرأة في منصب إداري رفيع (4.3 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا).[11]

6. الوضع القانوني للمرأة وحقوقها

تضمّن تقرير "النساء والأعمال والقانون" على مدى السنوات العشر الماضية بيانات عن القوانين واللوائح التي تُعيق ريادة الأعمال النسائية وعمالة المرأة. ويستند المؤشر المقدَّم إلى دورة حياة المرأة العاملة، مع 35 نقطة بيانات بالنسبة لثمانية مؤشرات. ثم يتمّ احتساب الدرجات الإجمالية بأخذ متوسط كل مؤشر، مع اعتبار 100 كأعلى درجة ممكنة. وفي التقرير الأخير، سجل المغرب درجة 75.6 من 100 ، وهي درجة أعلى من المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (51.5). أما الدول التي احتلت المراتب الأولى بـ 100 نقطة فهي في الغالب دول أوروبية. وفيما يتعلق بالمنطقة العربية، فإنّ أعلى البلدان العربية ترتيباً هي الإمارات العربية المتحدة (82.5)، وأدناها ترتيبا هي دولة فلسطين (26.3).

7. تأثير جائحة كوفيد-19 على السياسات

شهد الاقتصاد المغربي في عام 2020 أكبر ركود له منذ 25 عاماً جراء أزمة جائحة كوفيد-19. فوفقاً لصندوق النقد الدولي، تقلّص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة بسبب اجراءات الإغلاق الصارمة (80 يوماً) وارتباطه بعوامل خارجية (هطول الأمطار، النمو الأوروبي) ، فضلاً عن ضعف محصول الحبوب بسبب الجفاف المتكرر. وقد تمّ على الفور العمل على احتواء التداعيات الاجتماعية للأزمة من خلال تدابير قوية وعاجلة، من بينها تحسين التدفقات المالية للمؤسّسات، والحدّ من تدني دخل الموظفين، والاستجابة لاحتياجات 4.3 مليون من الأسر المعوزة عبر مساعدات معيشية.

من ناحية أخرى، أدت الأزمة إلى انخفاض كبير في الواردات (14- في المائة) وفي الصادرات (7.6- في المائة) في عام 2020. وعلى الرغم من التخفيف النسبي للقيود التي تمّ فرضها للحدّ من انشار الجائحة ، يقدّر أن يكون تعافي الاقتصاد الوطني في عام 2021 طفيفاً. فبالنسبة للربع الثاني من عام 2021 ، أشارت المندوبية السامية للتخطيط إلى تسجيل نموّ للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12.6 في المائة بالانزلاق السنوي، وذلك بفضل دينامية النشاط الزراعي في حين لا تزال بعض القطاعات الحيوية الأخرى، على غرار القطاع السياحي، تواجه عديد الصعوبات. كما حققت قطاعات التصدير الرئيسية نتائج هامة، على غرار السيارات (42.8+ في المائة) ، والفسفاط (23.8+ في المائة) والمنسوجات (35+ في المائة).[12]

[11] https://www.enterprisesurveys.org/en/data/exploreeconomies/2019/morocco#gender
[12] https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/MA/indicateurs-et-conjoncture (29 سبتمبر 2021)

ولمواجهة تداعيات الجائحة، عملت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على تكييف إجراءات برنامج "مغرب التمكين" (البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030) مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية المستجدة، وذلك من خلال إطلاق مجموعة واسعة من برامج التمكين بالشراكة مع المجالس الإقليمية والمحلية. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الوصول المتكافئ إلى العمل اللائق وضمان فرص الارتقاء المهني للمرأة، مع مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والفرص التي تتيحها كل منطقة، وكذلك إلى تحسين الظروف الاقتصادية للنساء الريفيات من خلال تمكينهنّ من الوصول إلى وسائل الإنتاج والأراضي.[13]

8. العقبات والتحديات في عملية ريادة الأعمال (التقييم السريع)

أكّدت المقابلات التي تمّ إجراؤها مع عدد من رواد ورائدات الأعمال في مختلف القطاعات في المغرب أنّ العائق الرئيسية أمام ريادة الأعمال هي مرحلة إطلاق المؤسسة وتطويرها. ومن أبرز الصعوبات التي تمّ التأكيد عليها البيئة التي يتمّ فيها إنشاء المؤسسات، ويشمل ذلك نقص المعلومات ومحدودية المهارات في مجال إدارة الشؤون الإدارية والمالي والقوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي.

ورغم أنّ دعم ومرافقة المؤسسات يُعتبر من المحاور الرئيسية لإستراتيجية التنمية الاقتصادية في المغرب ، فإن الإجراءات الإدارية تظلّ من العقبات الرئيسية التي تواجه سرعة إطلاق مشاريع ريادة الأعمال وتطويرها. وقد تمّت الإشارة في هذا السياق إلى أمثلة محددة تشمل مختلف مراحل سلسلة القيمة، ومنها على وجه الخصوص ما يتعلق بالإمدادات والوصول إلى التمويل والمواد الخام وإدارة الموارد البشرية والعلاقة مع المزوّدين والوصول إلى الأسواق وغيرها.

وتظلّ البيئة المؤسسية معقدة بالنسبة لرواد ورائدات الأعمال، خاصة عند تقديم الملفات الإدارية. فالجميع شدّدوا على نقص المعلومات الموثوقة على مستوى الإدارات المركزية والجهوية في المغرب. كما أكدت العديد من رائدات الإعمال على الصعوبات التي تواجههن في إدارة الموارد البشرية ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالموظفين الرجال. وهنا قد يرتبط الأمر بنقص في مهارات القيادة أو القدرة على الإدارة أو ببنية النوع الاجتماعي أو مدى تحمّس الفريق. وتوجد نفس الصعوبات في العلاقة مع المزودين (الرجال)، خاصة إذا تعلق الأمر بأشخاص أميّين. وبخصوص التحديات المتعلقة بالحصول على التمويل، لا يوجد فرق ملحوظ بين رواد ورائدات الأعمال. كما تمت الإشارة، خصوصا من جانب رائدات الأعمال، إلى صعوبات أخرى في علاقة بالوصول إلى الزبائن ونقص الدراسات المتعلقة بالسوق في مختلف القطاعات. وتمّ التأكيد كذلك على غياب الشبكات لتحسين الوصول إلى المعلومات، وتحديداً إلى مقدمي الحلول الإدارية والمالية، لأسباب تتعلق بغياب الوسائل التكنولوجية وغيرها.

وقد أمكن من خلال تحليل المناقشات الجماعية تدقيقُ احتياجات رائدات الأعمال في المغرب، والتي لا تختلف عن الاحتياجات المعبّر عنها في البلدان الأخرى، خاصة فيما يتعلّق بالوصول إلى المعلومات الخاصة بالتطورات التكنولوجية والإجراءات واللوائح الإدارية ودراسات السوق وفرص التصدير. كما أثيرت مسألة تحسين المهارات في مجال إدارة المؤسسات، وخصوصا إدارة الموارد البشرية، فضلا عن مسألة الانخراط في الشبكات المهنية التي تُمكّن من تبادل المعلومات والفرص التجارية فيما بين رائدات الأعمال.

[13] https://social.gov.ma/autonomisation-economique-des-femmes/#

9. تحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفوارق بين الجنسين

الهدف من تحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفروق بين الجنسين هو تقييم القدرة التنافسية وأداء عدد من سلاسل القيمة في كلّ من القطاعات/القطاع الفرعية المحدّدة، ومن ثَمَّ تحديد العوائق والفرص الحقيقية أو المحتملة للنساء والرجال التي قد تتشكل من خلال الأطر القانونية والتنظيمية والهياكل المؤسسية والممارسات والتقاليد والأعراف الاجتماعية وبنية النوع الاجتماعي.

يتمّ إسناد درجات التقييم على أساس تحليل الردود الخاصة بكل سؤال على مستوى المصفوفة (مع مقارنة سلاسل القيمة المختلفة من خلال قراءة أفقية). وتُسند الدرجات لكلّ قطاع فرعي أو سلسلة قيمة وفقا للمعايير الفرعية ويكون ذلك باستخدام الدرجات من 1 (منخفض جداً / سيئ جداً) إلى 4 (جيّد / مرتفع). ويتم التوصل للنتيجة الإجمالية لكل سلسلة قيمة باعتماد الصيغة التالية: الدرجة الإجمالية للقطاع الفرعي = % البُعد الاقتصادي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال) + % البُعد البيئي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % السؤال) + % بُعد الإدماج الاجتماعي والنوع الاجتماعي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال) + % البعد المؤسسي X (مجموع الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال). وبذلك نحصل على الدرجات الإجمالية لكل سلسلة قيمة، وتكون أعلى درجة هي 4.

وهو ما يمكّن من الحصول في النهاية على الدرجات الإجمالية لكل سلسلة قيمة، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الثلاثة: البعد الاقتصادي (40%) وبعد النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي (40%) والبعد المؤسسي (20%). وقد أفضت عملية التقييم في القطاعات الثلاثة المحددة (الزراعة / الصناعات الخفيفة / الخدمات) والقطاعات الفرعية (الأغذية الزراعية / المنسوجات / تكنولوجيا المعلومات والاتصال) إلى النتيجة التالية :

الجدول 5: درجات تحليل سلسلة القيمة الحساسة للنوع الاجتماعي

مقاييس تحديد الدرجات	الدرجة الأعلى	القطاع الفرعي 1: الأغذية الزراعية	القطاع الفرعي 2: المنسوجات	القطاع الفرعي 3: تكنولوجيا المعلومات والاتصال
البعد الاقتصادي (40%)	1.6	1.5	1	1.3
بعد النوع الاجتماعي (40%)	1.	0.96	0.8	0.6
البعد المؤسسي (20%)	0.8	0.76	0.44	0.7
المجموع (100%)	**4**	**3.22**	**2.24**	**2.6**

10. التحليل الأولي

انطلاقاً من التحليل المقارَن للقطاعات الفرعية الثلاثة، واستناداً إلى المنشورات والبيانات المتاحة، برز قطاع الصناعات الغذائية، مقارنةً بالقطاعين الفرعيين الآخرين، باعتباره القطاع الذي ينطوي على أكبر قدر من الإمكانات من حيث:

- المساهمة الاقتصادية في السوق المحلي،
- آفاق النمو على مستوى السوق المحلي وسوق التصدير،
- موقع المرأة على جميع المستويات من الإنتاج الأوّلي إلى تحويل المنتجات،
- وجود دعم من مؤسسات الدولة ومن المنظمات الدولية.

الاستنتاجات والتوصيات

أظهر التحليل الشامل لنتائج تحليل الوضع (الكمي والنوعي) والتقييم السريع وتحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفروق بين الجنسين عدداً من الاهتمامات والاحتياجات التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- التواصل مع أصحاب/صاحبات الأعمال الآخرين/الأخريات بروح تعاونية بهدف تبادل المعلومات حول مجال نشاطهم/هن والفرص المتاحة،
- اكتساب فهم أفضل للقوانين واللوائح التي تحْكم قطاع نشاط المؤسسة، مع ضمان الامتثال للمقتضيات التنظيمية،
- وصول أفضل إلى برامج التدريب في المجالات التقنية والإدارية،
- قدرة أفضل على إدارة الموارد البشرية،
- اعتماد التكنولوجيات الحديثة في إدارة الأعمال، مثل التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي.

ومن المتوقّع أن يتمكّن أصحاب المصلحة المعنيون من إثراء هذه النتائج الأولية انطلاقا من تجاربهم الخاصة وإبراز القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف بين البلدان وتحديد الأولويات من أجل تطوير إطار استراتيجي يتمّ تقديمه في جولة أخرى من المناقشات للمصادقة عليه واعتماده في الندوة الإقليمية الثانية التي ستُعقد في النصف الأول من عام 2022.